



بسم الله الرحمن الرحيم

## تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك)

باطلاعنا على عقود وأنشطة شركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك) التي عرضت على الهيئة، وبناء على تقرير المراقب الشرعي الذي يدقق على أعمال الشركة تباعاً، تبين للهيئة حرص الشركة على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ونقر بأن عقود وأنشطة الشركة خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م، قد تمت وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يتبين للهيئة ما يخالف ذلك مما عرض عليها.

الشيخ الدكتور/ خالد مذكور المذکور  
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ ياسر عجیل النشمي  
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عصام خلف العنزي  
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

# هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

## تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لشركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك)

باطلاعنا على عقود وأنشطة شركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك) التي عرضت على الهيئة، وبناء على تقرير المراقب الشرعي الذي يدقق على أعمال الشركة تباعاً، تبين للهيئة حرص الشركة على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ونقر بأن عقود وأنشطة الشركة خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، قد تمت وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يتبين للهيئة ما يخالف ذلك مما عرض عليها.

الشيخ الدكتور/ خالد مذكور المذکور  
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ ياسر عجیل النشمي  
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عصام خلف العنزي  
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية



بسم الله الرحمن الرحيم  
تقرير المراقب الشرعي عن شركة  
الدار الوطنية للعقارات (أدنك)  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله ﷺ أما بعد ،،،

**التدقيق الشرعي**

فبحمد الله تم التدقيق الشرعي على شركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك)، حيث شمل التدقيق ما تم إرساله لنا من قبل السادة شركة الدار الوطنية وفقا للمرسلات المبينة فيما يلي:

تم استلام كتاب من السادة شركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك) بتاريخ 05 فبراير 2017م، متضمن الآتي:

1. لم تقم شركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك) بإبرام أي عقود خلال العام 2015م.
2. نسخ من استثمارات الشركة كما 31 ديسمبر 2015م والمدارة من قبل شركة أدام".
3. نسخ عن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة 2015م.
4. نسخة من البيانات للشركة كما في عام 2015م.
5. نسخة من مصادقات البنوك عن حسابات الشركة.

أما بخصوص باقي البيانات التي تم طلبها فإننا نفيديكم بعدم حدوث أي مستجدات خلال عام 2015م.



## رأي المراقب الشرعي:

من خلال عملية التدقيق التي تمت على أعمال شركة الدار الوطنية للعقارات (أدنك) للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31م وبعد التدقيق على كافة أعمال الشركة خلال الفترة المذكورة. تبين لنا أن الأعمال التي تقوم بها الشركة سليمة من الناحية الشرعية ولا يوجد أية مخالفات شرعية عليها، بناء على ما تم إرساله، والتدقيق عليه.

والله أعلم ،،،

د. ياسر النشمي

مدير الرقابة الشرعية